

حولية كتابيّة سراييف والمعلوم الأجهمانيّة

العدد الثاني

١٩٨٠ - ١٤٢٠ م

الوطن العربي

دراسة في السكان والأرض والغذاء

د. حسن الخياط

أستاذ بكلية التربية

مقدمة عامة :

تحتل المسألة السكانية أهمية خاصة ، وقد نظرت إليها الأمم المتحدة باعتبارها أحدى المشاكل الأساسية التي تواجه البشرية . إنها مشكلة الجميع ، لا توقفها حدود سياسية ولا فوائل سلالية . فلا تظهر في أقاليم أو جماعات بشرية إلا وظهرت أصداؤها ، عاجلاً أو آجلاً ، في أقاليم وجماعات أخرى . فمن الفروري والحالـة هذه إقامة جسر بين دراسة واقع السكان والموارد المحلية والقومية من جهة وواقع السكان والموارد العالمية من جهة أخرى . كما لابد ، عند دراسة سكان الوطن العربي ، أن نفتح نافذة على العالم والتىارات التي تحكم سياساته السكانية ومنطلقاته الإيديولوجية ، وأضعين إمكاناتنا المادية وأوضاعنا السكانية وقيمـنا العربية الإسلامية قاعدة لانطلاقاتنا في تحديد مواقفنا السكانية المستقبلية .

وما دامت المسألة السكانية هي مشكلة العصر كما أشرنا فقد اتفق الجميع على ضرورة علاجها . وقد اتخذ هذا العلاج في كتابات وأنكـار المسؤولين والخبراء مسارات عديدة أملتها اتجاهاتهم الفكرية والعـقائدـية وسيـاسـات دولـهم الاقتصادية والاجتماعية . وبهـذا فقد اضفت الاتجاهـات الجديدة على الدراسـات السـكانـية بعدـا جـديـداً ، هو الـبعدـ السياسي والـاستـراتـيـجي ، اضـافة

الى الابعاد التقليدية الانسانية والاقتصادية والاجتماعية . وقد شهدت قاعات المؤتمر العالمي للسكان الذى عقد ببخارست بجمهورية رومانيا بين ١٩ - ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٧٤ بحضور ممثلي عن ١٣٥ دولة جانبا من هذه الصراعات السياسية والعقائدية . وكانت النتيجة أن تبلورت ثلاثة منعطفات فى تشخيص المشكلة السكانية ومسالك تخفيف حدتها . ولاهميتها نوجزها على الوجه التالى :

١ - ان المشكلة السكانية ، فى رأى مثلى العالم الغربى ، ما هي الا مشكلة ديمografية ، جوهرها كمى ، وأساسها النمو الانفجاري لسكان الدول النامية . وان العلاج فى نظرهم ينصب الى الحد من هذا النمو بتبني سياسات تستند على التخطيط العائلى وتحديد النسل .

٢ - وقد عارض خبراء وممثلو العالم الاشتراكي بزعامة السوفيت ما ذهب اليه الغربيون ، واعلنوا بأن المشكلة السكانية ليست ديمografية صرفة وحسب ، وإنما هي اقتصادية واجتماعية أيضا ، نجمت عن التخلف الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية . ويكتفى الحل الجذرى لها ، فى نظرهم ، فى تغيير الانظمة الاقتصادية والاجتماعية على الوجه الذى يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة . فالتنمية فى رأيهما ، كفيلة برفع مستوى معيشة السكان وتحسين ظروف عملهم ورفع مستوى تعليمهم ، وتحسیر المرأة فى مجتمعهم . وهذه مجتمعه تشجع أفراد المجتمع على اتخاذ مواقف ايجابية لتحديد النسل ذاتيا وطوعيا .

٣ - ورأى ممثلو الدول النامية وبعض الدول الاشتراكية ان العلاج للمشكلة السكانية يمكن فى :

(أ) تغيير الانظمة الاقتصادية والاجتماعية وبنية الاقتصاد الدولى على الوجه الذى يضمن الاسراع فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية .

(ب) تطبيق سياسات تحديد النسل والتخطيط العائلى فى الدول التى تعانى من ظاهرة الضغط السكاني .

استعرضت هذه الاراء ايمانا بأهميتها لابية دراسة سكانية اقليمية او عالمية . فالعالم بإقليمه المختلفة وأقطاره المتنوعة متكامل ، متفاعل ،

متداول التأثير . لشعوبه كثیر من المصالح المشتركة ، ومصيره يتطلب التنسيق والتكامل والتعاون بينها لواجهة ما ت تعرض له طموح البشرية في الحياة . ويكون هذا الاستعراض أكثر الحاجة اذا ما أرید تقويم الاوضاع السكانية للوطن العربي ، لما لهذا الوطن من موقع عالمي استراتيجي ومصالح حيوية مع كافة جهات العالم . فعلى الرغم من أن المشكلة السكانية ليست ذات مردودات آتية على الاوضاع العربية المعاصرة ، الا أن ذلك لا يمنع من أن يعكس الوطن العربي أصداء ما يتحقق من مشاكل بجزاء آخر من العالم . وعلى هنا يكون من الطبيعي ان يستند تقويم الاوضاع السكانية العربية حاضراً ومستقبلاً على ما تملكه من امكانات وطاقات وموارد من جهة ، وعلى ما عليه العالم من اوضاع من جهة أخرى .

استهلال لسكان الوطن العربي :

تجدر الاشارة عند دراسة سكان الوطن العربي الى حجم الصعوبات التي تواجه كل من يدرس هذه الظاهرة ، والمعاناة التي تترتب على النقص أو عدم الدقة في البيانات الاحصائية السكانية والديموغرافية وغيرها ، أو من عدم وجودها أصلاً . فالاحصاءات السكانية ، وان توفرت في بعض الاقطارات العربية ، الا أنها بعيدة عن الدقة والشمول والتفاصيل . فكيف الحال وان معظم الاقطارات العربية لم تعرف مثل تلك الاحصاءات ، أو قد خبرتها في وقت متأخر . كما ان هذه الاقطارات ، وان أجرت بعض التعدادات السكانية ، الا أنها لم توفر اي نوع من التنسيق بينها ، سواء في سنوات التعداد أو في تلاحق سنوات التعداد في كل قطر منها ، مما يستحيل معه اجراء الدراسات التحليلية العامة والمقارنة . وعلى سبيل المثل لا الحصر ، نستشهد بما عليه واقع التعدادات السكانية في خمس دول عربية خلنجية هي البحرين والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة وعمان . فقد أجريت في البحرين خمس تعدادات سكانية في ١٩٤١ و ١٩٥٠ و ١٩٥٩ و ١٩٦٥ و ١٩٧١ ، وفي الكويت خمس تعدادات أيضاً في ١٩٥٧ و ١٩٦١ و ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧٥ وبينما لم تجر الامارات العربية المتحدة سوى حسرين للسكان في ١٩٦٨ و ١٩٧٥ ، ولم تجر دولة قطر سوى تعداد واحد في ١٩٧٠ لم تنشر نتائجه بعد . أما سلطنة عمان فلا زالت تفتقر الى أي تعداد سكاني ، مما نشر ظلاعاً من الشك حول الحجم الحقيقي لسكان هذه السلطنة ، لدرجة يقدره البعض بأنه يتراوح ما بين نصف مليون و مليوني نسمة .

ان هذه الصورة الخليجية تتكرر في أقطار كثيرة أخرى من وطننا العربي
الكبير .

لقد تجاوز سكان الوطن العربي ١٥٥ مليون نسمة ، ويزداد هذا العدد بمعدل سنوي يزيد على ٤ ملايين نسمة . ففي كل دقيقة تضاف ٩ أفواه إلى أفواه وطننا العربي ، أو ٥٢٠ فما جديدا في الساعة الواحدة ، أو حوالي ١٢٥٠ واحدا جديدا في كل يوم . وبطبيعة الحال يشكل كل واحد جديدا علينا اضافيا على موارد الأرض - واقتصاديات المجتمع . وكثيرا ما يتحرك هذا العبء باتجاهين . فالسكان الجدد يحتاجون إلى مزيد من الغذاء والسكن والخدمات ووسائل الانتاج ومنها الطاقة والخدمات الأخرى . من كل هذا يتضح أنه لا يصبح معاملة المسائل السكانية بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية وأمكانية توافر الموارد الأساسية كالغذاء والماء والطاقة ورأس المال وغيرها . فالامر يستلزم توسيع الإطار الذي ندرس ضمنه التوقعات السكانية المقبلة . كما يجب أن لا نغفل بأن الوطن العربي هو جزء من عالم واسع يعيش على أرضه أكثر من ٤٠٠٠ مليون نسمة ، وإن ما يتعرض له هذا العالم ، كلا أو جزءا ، له آثارا إيجابية وسلبية على الوطن العربي .

أولا - سكان الوطن العربي عددا ونموا :

لقد ازداد سكان الوطن العربي خلال ٢٨ سنة الأخيرة زيادة مطلقة ونسبية كبيرة ، فقد نما هؤلاء من حوالي ٧٢ مليون نسمة عام ١٩٥٠ إلى ١٠٦ مليون عام ١٩٦٥ وإلى ١٤٠ مليون و ١٥٥ مليون عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٨ على التوالي . إنها زيادة مطلقة تتجاوز ٨٣ مليونا ونسبة تفوق ١١٥٪ . ويمثل سكان هذا الوطن ما يقرب من ٣٪ من إجمالي سكان العالم ، وانهم ينتشرون على رقعة واسعة من الأرض تزيد نسبتها على ٩٪ من جملة مساحة العالم .

وتتميز كافة الأقطار العربية بنسبة عالية من النمو السكاني تصل في معدلها السنوي العام إلى ٢٩٪ ، وهو معدل مرتفع يعادل ماعليه معدل نمو أمريكا اللاتينية ، ويتفوق معدلات كل من إفريقيا (٢٧٪) والبلدان الصناعية المتقدمة (٨٪) والعالم ككل (١٢٪) . ويلاحظ أن أعلى معدلات النمو هي في الأقطار المنتجة للنفط ، وخاصة العربية الخليجية حيث وصلت

نسب النمو الى حوالي ٩٪ في قطر و ٩٦٪ في دولة الامارات العربية المتحدة و ١٠٪ في الكويت^(١) . ويبلغ الحد الادنى للنمو السكاني ٢٥٪ لجمهورية مصر العربية ، في حين تتحل نسب النمو في العراق و سوريا (٤٣٪) والجزائر (٣٥٪) .

ان الزيادات السكانية اما طبيعية ، وتنتج عن الفرق بين الولادات والوفيات ، او تترتب عن الهجرة . وقد لعب العاملان دورا في الزيادة السكانية للوطن العربي . فمن جهة ان نسبة المواليد كانت ولا زالت عالية جدا تتراوح ما بين ٤٣ - ٥٠ بالالف^(٢) ، يقابلها انخفاض مستمر في نسبة الوفيات الى أن وصلت في معدلها الى حوالي ١٥ بالالف مما جعل نسب النمو السكاني الطبيعي مرتفعة ، مقارنة بما عليه اقاليم العالم الاخرى (انظر الجدول رقم ١ - ١) .

جدول رقم (١)

المنطقة	معدل المواليد بالالف	معدل الوفيات بالالف	معدل الزيادة الطبيعية بالالف
الاقطار العربية كمجموعة	٤٤	١٥	٢٩
افريقيا (عدا الاقطار العربية)	٤٨	٢١	٢٧
آسيا (عدا الاقطار العربية)	٣٥	١٤	٢١
أمريكا اللاتينية	٣٨	٩	٢٩
أمريكا الشمالية	١٧	٩	٨
أوروبا	١٨	١٠	٨

(١) د. صادق مهدي السميد : السكان والقوى الماملة في اقطار الخليج العربي ، (بحث متقدم الى ندوة الخليج العربي في جامعة البصرة ، اذار ١٩٧٥) .

(٢) لا تشد من هذا المدخل سوى اقطار هريرة قليلة في مقدمتها لبنان حيث تبلغ نسبة المواليد فيها ٣٤ بالالف ، تليها جمهورية مصر العربية وتونس حيث ان نسبة المواليد فيها ٣٥ بالالف على التوالي . ويرجع انخفاض نسبةهما الى اسباب منها ادخال برامج تنظيم الاسرة الاصحة منذ حوالي ١٩٦٥ . أما انخفاض النسبة في كل من قطر (٣٧ بالالف) والامارات المتحدة (٣٨ بالالف) فتتمود الى عدم دقة المعلومات وضخامة الهجرة الوافدة .

وإذا أمعنا النظر في الجدول رقم (٢) عن المعدلات الحياتية ل معظم الأقطار العربية لاتضحت لنا عدة حقائق إلى جانب النسب العالية للمواليد . ومن أول هذه الحقائق هي أن قيم معدلات الخصوبة تضم الأقطار العربية بين أكثر المجتمعات خصوبة في العالم . فقد تراوح معدل عدد الأطفال الذين ولدوا في أي وقت لایة امرأة أتمت حياتها الخصبة ما بين ٨٦ - ٥ أطفال . و لم يشذ عن ذلك سوى لبنان حيث كان المعدل ٥ أطفال فقط . إن هذا المعدل يعتبر مرتفعا جدا مقارنة بالمعدل العالمي الذي هو في حدود ٣ أطفال . وإذا أمعنا النظر في واقع المجتمع العربي لوجدنا بأن هناك مبررات اقتصادية واجتماعية لهذا المعدل العالي للخصوصية . فمعظم الأقطار العربية لا زالت تعاني من ارتفاع نسبة الوفيات ، وخاصة بين الأطفال (جدول ٢) . كما تنتشر الامية على نطاق واسع ، فضلا عن الصعوبات الاقتصادية حيث يعتمد معظم السكان في حياتهم على نشاطات اقتصادية هامشية لا تدر عليهم سوى دخل محدود للغاية . هذا فضلا عن تدني المستويات الثقافية بين أفراد المجتمع . كل ذلك خلق الاجواء المناسبة لارتفاع معدلات الخصوبة لمواجهة :

- ١ - ارتفاع نسب الوفيات ، وخاصة بين الأطفال .
- ٢ - الضائقة الاقتصادية ، حيث ان العوائل ترى بزيادة أفرادها مجالاً للاسهام في النشاطات الاقتصادية ، وزيادة طاقتها على الكسب .
- ٣ - المخاطر ، حيث ترى الاسرة ان زيادة العدد يضمن الامن حين يتقدم بالوالدين العمر .

جدول (٢)
المعدلات الحياتية لبعض الدول العربية

القطار	معدل المواليد بالآلاف	معدل الخصوصية الكلية بالآلاف	معدل الوفيات بالياف	معدل الوفيات بين الأطفال بالياف	معدل الزيادة الطبيعية/ %
المغرب الجزائر	٤٦ ٤٩	٧٢ ٧	١٦ ١٥	١٤٩ ١٢٨	٣ ٣٤

٢٦	١٢٠	١٤	٦٧	٤٠	تونس
٣	—	١٥	٦٨	٤٥	ليبيا
٢١	١١٨	١٤	٦٢	٣٥	مصر
٣١	١٢١	١٧	٧	٤٨	السودان
٣٢	—	١٧	٧٢	٤٩	العراق
٣٧	١١٨	١٤	٧٨	٥١	سوريا
٣٤	١٠٥	١٦	٧٧	٥٠	الأردن
٢٥	٦٥	٩	٥	٣٤	لبنان
٤	٥٠	٧	٧	٤٧	الكويت
٣٥	٦٣	٨	٦٧	٤٣	البحرين
٣١	—	٦	—	٣٧	قطر
٣	—	٢٠	—	٥٠	السعودية
٣٨	—	١٠	—	٣٨	الامارات العربية المتحدة
٢٩	—	٢١	—	٥٠	اليمن الشمالي
٢٩	—	٢١	—	٥٠	اليمن الجنوبي
٢٣	٢٢٠	٢٧	—	٥٠	oman

المصدر :

1 — U.N. Demographic Yearbook, 1970 — 1975 .

2 — U.N. Statistical Yearbook, 1976 .

ويختلف الحال في معدلات الوفيات (جدول رقم ٢-٢) اذ ليس هناك تجانس أو تقارب مطلق في نسب وفيات الأقطار العربية المختلفة ، كالذى لاحظناه عند دراسة معدلات الخصوبة . فالخصوبة كما يبدو ، مرأة تعكس الاوضاع الاجتماعية والدينية والتطور التاريخي وعادات وتقاليد وتراكم المجتمع ونظرته الى الحياة ، في حين أن معدلات الوفيات تخضع لمؤشرات اقتصادية وثقافية وصحية هي نتاج حضارة حديثة متطرفة . ولما كانت المجتمعات العربية تتباين في المستوى الذي بلغته من هذه المؤشرات الحضارية الحديثة ، كان لزاما ان تتبادر ، وبصورة واضحة ، في مستوى معدلات

الوفيات التي هي عليه . وكان المدى بين هذه المعدلات كبيرا اذ أنها تراوحت بين ٦ ، ٢٧ بالالف (جدول - ٢) . وتبعا لذلك يمكن تقسيم الاقطارات العربية الى ثلاث مجموعات هي :

١ - مجموعة الاقطارات التي يبلغ معدل نسبة الوفيات فيها ١٠ بالالف فأقل وتشمل كلا من لبنان والكويت وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة . ان جميعها ، باستثناء لبنان ، اقطار نفعية تمارس خططا تنمية سريعة وواسعة هدفها رفع المستويات المعيشية والصحية والعلمية والثقافية لسكانها ، وهي كثييلة بتقليل نسب الوفيات بين افرادها ، وخاصة بين الاطفال . اما لبنان فانها على مستوى اقتصادي وثقافي وصحي يؤهلها لان تكون من ضمن هذه المجموعة .

٢ - مجموعة الاقطارات ذات النسب العالية في معدلات الوفيات حيث تبلغ ٢٠ بالالف فأكثر . وتشمل هذه المجموعة المملكة العربية السعودية واليمن الشمالي واليمن الجنوبي وسلطنة عمان والصومال وموريتانيا وجيبوتي . انها اقطار لم تبلغ في تنمويتها الصحية والعلمية والثقافية ، وحتى الاقتصادية ، المستوى الذي يمكنها من أن تخفض نسب وفياتها الى المستوى المقبول . ولكنها ساعية وبخطى سريعة نحو تدليل الصعوبات .

٣ - مجموعة الاقطارات التي تتراوح نسب الوفيات فيها بين ٢٠-١٠ بالالف وتمثل هذه المجموعة غالبية اقطار الوطن العربي ، وانها جميعا تمر بمرحلة انتقالية نحو تحسين أوضاعها العامة . وتقليل حجم مشاكلها . ان واقع الارقام يوحى بحقيقة هامتين :

١ - ان المعدلات التي وردت في جدول - ٢ - وكررناها في مناسبات عديدة تشير مباشرة أو بصورة غير مباشرة الى أن معظم الاقطارات العربية هي في مرحلة انتقالية ، وانها تسعى وبصورة جدية الى تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية . ولهذا فانها ستمر في المستقبل القريب بمارسات تؤدي الى خفض نسب المواليد والخصوصية والوفيات ، ولكن هذا الخفض سوف لا يكون بمستوى واحد ، وان الزيادة الطبيعية ستستمر عالية رغم ذلك .

٢ - ان ما يميز ظاهرة انخفاض نسب الوفيات في كثير من الاقطارات

العربية أنها لم تأت كنتيجة طبيعية لتغير الهياكل الاقتصادية وتحسين الوضع المعاشرة والثقافية ، كما حصل سابقا في الدول المتقدمة ، وإنما كان ذلك ، وبسبب رئيسي ، نتيجة لعامل خارجي ، وهو استعمال الأدوية والوسائل الصحية المستوردة التي توسيع استعمالها بعد الحرب العالمية الثانية . وهذا في نفس الوقت ، يفسر كيف أن نسب المواليد والخصوصية قد استمرت عالية لأنها وليدة الواقع الاجتماعي والتاريخي والحضاري والقومي والديني وليس مستوردة من حضارة أخرى . ولهذا فإن خفض نسبتها يتطلب تغيير واقع حضاري بواقع حضاري جديد ، وسوف لا يكون بالسهولة التي عليها استيراد الدواء أو صنعته .

نمو سكان الوطن العربي حتى نهاية القرن العشرين :

رغم تطور الدراسات السكانية ، النظرية منها والتطبيقية ، الوصفية والكمية ، إلا أن تقدير الحجم السكاني لا يكون بالدقة المطلوبة ، خاصة وإن هذه الدقة تقضى تقدير مجموعه من المؤشرات التي يعتمد عليها اتجاه النمو السكاني . إن تقدير ما عليه سكان الوطن العربي في نهاية القرن يتطلب معرفة ما ستكون عليه نسب المواليد والوفيات والخصوصية ، فضلاً عن تقدير طول أمد الحياة ومستوى النمو الاقتصادي والحضاري عاماً . ولما كان تقدير هذه المؤشرات تقديرًا دقيقاً ، أو حتى تقريرياً ، سوف لن يكون متيسراً في المدى القريب في بلدان تعاني من نقص كبير وعدم دقة في الإحصاءات فإن تقدير الواقع السكاني سوف لن يكون متيسراً هو الآخر . إن الحصول على الإحصاءات التي تنطلق منها لمعرفة المستقبل ليست سهلة في بلدان لم تمارس التفهيم الواضح لمقاصد التعدادات السكانية وأهدافها، ولم ترسخ فيها تقاليد جمع المعلومات ، فضلاً عن أن معظم سكانها أميون يرتابون من التحريريات الرسمية ، ولم يعتادوا تقديم المعلومات الإحصائية^(٣) .

ولكن هذا الواقع يجب أن لا يثنينا عن اعطاء صورة تقريرية عن الحجم السكاني في نهاية هذا القرن مستندين إلى مؤشرات الواقع المعاصر وتطلعات

(٣) الدكتور حسن الغياط ، « تغيير التوزيع الجغرافي لسكان الجمهورية العربية الليبية » ، مجلة كلية التربية بالجامعة الليبية ، المدد الثاني ، ١٩٧١ ، من ٧٧ - ١١٧ .

المستقبل . فنسبة الوفيات هي في طريقها إلى التقلص نظراً لتحسين الأوضاع المعيشية ولزيادة امكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمعظم الأقطار العربية . ولا تكون مجازيف للحقيقة إذا قدرنا ما عليه نسبة الوفيات في نهاية القرن بحوالى ٨ بالآلف حسب التغير المنخفض و ١٣ بالآلف حسب التغير المرتفع . أما بالنسبة للمؤشر الثاني وهو نسبة الولادات فإن اسقاطات الأمم المتحدة الخاصة بالسكان تقدرها لنهاية القرن بحوالى ٢٨ بالآلف حسب التغير المنخفض و ٣٥ بالآلف حسب التغير المرتفع . ولكن هناك احتمال باستمرار نسبة الولادات حول المعدل الحالى أو تنخفض بنسبة ضئيلة في المستقبل القريب . وفي هذه الحالة سيكون النمو السكاني كبيراً يتراوح ما بين ٣ - ٤٪ . كما يجب أن لا نغفل مؤشراً مهماً آخر هو معدل طول أمد الحياة للمواطن العربي . فمن المؤكد أن تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والعلمية والثقافية لسكان الوطن العربي بين الآن ونهاية القرن ستكون له مردودات ايجابية على طول أمد الحياة . ويعيل الخبراء إلى أن أمد الحياة بين سكان الوطن العربي سيزيد على الارجح بمعدل لا يقل عن ٦٪ سنة في العام الواحد . ولهذا فإن متوسط الاعمار المتزايد إلى جانب فتوة بنية السن الناتجة عن نقص الوفيات بين الأطفال لابد وأن يؤدي إلى انخفاض سريع في معدل الوفيات عموماً مما يعتبر مؤشراً هاماً في الزيادة السكانية المستقبلية .

ان مسار معدلات الولادات والوفيات والخصوبة هو الذي يحدد اتجاهات النمو السكاني وحجمه . وقد أشرنا في مناسبة سابقة إلى أن معدل الوفيات سيتعرض إلى انخفاض مستمر نتيجة لتوجه المنطقة بكمالها نحو تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة . أما معدل الولادات والخصوبة فهو أقل حساسية للتغير السريع . وعلى هذا فإن الاسقاطات السكانية لابد وأن تأخذ هذه المتغيرات بنظر الاعتبار لتكون تقديراتها السكانية موضوعية . وتلجزا الدوائر السكانية في العادة ، إلى تقدير السكان على أساس عدة متغيرات ، كأن يكون المتغير ثابتًا أو عاليًا أو متوسطًا أو منخفضًا . فالمتغير الثابت يفترض انخفاض معدل الوفيات معبقاء معدل الولادات والخصوبة ثابتًا على مستوى ، في حين يفترض المتغير العالى والمتوسط والمنخفض انخفاض معدل الوفيات وكذلك معدل الولادات والخصوبة ، ولكن بنسبة مختلفة . وحسب اسقاطات المتغيرات المتنوعة يمكن تقدير الحجم السكاني للوطن العربي في نهاية القرن . فقد وجد وفقاً للاسقاطات التي تبناها قسم السكان بهيئة

الامم المتحدة ان سكان الوطن العربي سيزدادون بمعدل ٢٦٪ حسب متغير الاستقطاط المنخفض أو ٣١٪ حسب متغير الاستقطاط المرتفع^(٤) . وهذا يعني زيادة في السكان تتراوح ما بين ١١٥ و ١٥٥ مليون نسمة ، بالإضافة إلى عددهم عام ١٩٧٨ والبالغ ١٥٥ مليون نسمة . وبهذا سيكون حجم السكان في نهاية هذا القرن ما بين ٢٧٠ مليون حسب المتغير المنخفض و ٣١٠ مليون حسب المتغير العالى ، أو ٣٣٠ حسب المتغير الثابت .

ثانياً : البنية السكانية للوطن العربي :

تؤكد هذه الدراسة على نوعين من البنية السكانية هما بنية السن (التركيب العمرى) والبنية الاقتصادية (أو التركيب الاقتصادي للسكان) والبنيتين بتنوعها تتأثر تأثيراً واضحاً بالنمو السكاني . وفيما يلى نبذة عن كل منها :

١ - بنية السن :

تجدر الاشارة أولاً إلى أن بيانات الأعمار في تعدادات السكان لمعظم الأقطار العربية هي ليست بالدققة والتفصيل المطلوبين . فهي لا تخلي من أخطاء ، وربما اخطاء كبيرة ومظللة ، مما يستدعي معاملتها بحذر تام .

كما تجدر الاشارة إلى أننا بدراستنا لبنيّة السن سنقتصر بكثير من الدراسات السكانية الأخرى من حيث تقسيمها للسكان إلى ثلاث فئات عريضة هي :

- ١ - فئة الأعمار أقل من ١٥ سنة .
 - ٢ - فئة الأعمار ١٥ - ٦٤ سنة .
 - ٣ - فئة الأعمار ٦٥ سنة فأكثر .
-

4 — U.N, Population Division, "World Population Prospects 1970 — 200, as assessed in 1973 .

يلاحظ في الجدول رقم (٣) أن معظم المجتمعات العربية فتية إلى درجة كبيرة . فنسبة فئة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) تزيد في معظم الأقطار على ٤٤٪ من جملة السكان . أنها مرتفعة جدا ، قياساً بالمتوسط العالمي الذي هو في حدود ٣٧٪ أو بمتوسط الدول المتقدمة الذي يبلغ ٢٨٪ من جملة السكان .

وتعزى ظاهرة ارتفاع نسبة صغار السن في المجتمع العربي إلى ارتفاع نسبة الخصوبة من جهة (انظر جدول رقم ٢) ، وإلى انخفاض نسبة الوفيات ، وخاصة في الأعمار المبكرة التي تشكل وفياتها نسبة كبيرة من جملة الوفيات ، من جهة أخرى . ولاتشد عن هذا الوضع سوى دولتا قطر والامارات العربية المتحدة حيث أن نسبة صغار السن فيها هي ٣٨٪ و ٢٨٪ من جملة السكان على التوالي ، وهذا نسبتان صغيرتان بسبب أن نسبة كبيرة من سكانهما هم من الوافدين الذين تقع أعمارهم في الفئة الثانية .

ويختلف الوضع في فئة السن (١٥ - ٦٤ سنة) إذ تتراوح نسبتها من مجموع السكان في الأقطار العربية الواردة في الجدول رقم (٣) ما بين ٤٦٪ في الأردن و ٧٠٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة . إن هذه النسبة ، باستثناء ما عليه قطر (٦٠٪) والإمارات العربية المتحدة (٧٠٪) منخفضة ، قياساً بالمتوسط العالمي الذي هو في حدود ٥٧.٦٪ ومتوسط الدول المتقدمة الذي يبلغ ٦٣٪ . أما عن ارتفاع نسبتي هذه الفئة في دولتي قطر والامارات العربية المتحدة فيعود إلى كثرة الوافدين من الشباب للعمل في منطقة الخليج العربي فنسبة فئة السن بين غير القطريين هي في حدود ٧٥٪ وهي بقدر مرة ونصف المرة ما عليه نسبة هذه الفئة بين القطريين أنفسهم .

إن ظاهرة انخفاض نسبة فئة الأعمار (١٥ - ٦٤ سنة) بين سكان معظم الأقطار العربية له مردودات اقتصادية واجتماعية وسكانية . فعليها يتربت انخفاض مستوى نسبة قوة العمل بين السكان . فإذا اعتبر سكان فئة (١٥ - ٦٤ سنة) يمثلون قوة العمل والعائلات في المجتمع في ذات الوقت ، واعتبر صغار السن (أقل من ١٥ سنة) وكبار السن (٦٥ سنة فأكثر) هم المولين ، فإن التكوين العمرى للسكان يظهر انخفاض نسبة العائلات وارتفاع نسبة المولين . إن لهذا الهيكل العمرى ، دون شك ، آثاره السيئة على انتاجية السكان .

جدول رقم (٣)

النسب المئوية لبنية سن السكان في بعض الاقطاع العربي

القطر	أقل من ١٥ سنة	١٥-٦٤ سنة	فئات السن %	
			٦٥ فأكثر	%
المغرب	٤٦	٤٩	٥	
الجزائر	٤٨	٤٩	٣	
تونس	٤٤	٥٣	٣	
ليبيا	٤٥	٥٢	٣	
مصر	٤٤	٥٣	٢	
السودان	٤٨	٥٠	٤	
العراق	٤٧	٤٩	٤	
سوريا	٤٩	٤٧	٥	
لبنان	٤٣	٥٢	٣	
الأردن	٥١	٤٦	٢	
الكويت	٤٣	٥٥	٢	
البحرين	٤٧	٥٠	٣	
قطر	٣٨	٦٠	٢	
الامارات العربية المتحدة	٢٨	٧٠	٢	
اليمن الجنوبي	٤٨	٤٨	٤	

المصدر :

الام المتحدة ، الكتاب الديموغرافي السنوي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، نيويورك .

اما عن فئة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) فتتراوح بين ٢٪ و ٥٪ من جملة سكان الأقطار العربية . انها منخفضة حقاً قياساً بما عليه المستوى العالمي او مستوى الدول المتقدمة . ان انخفاض هذه النسبة يدل على أن أمد الحياة لم يتم سكان الوطن العربي لازال قصيراً ، ويعزى ذلك الى ضعف الوعي الصحي وسوء التغذية وتفشي الجهل وارتفاع نسبة الأمية بين مجموعات كبيرة جداً من سكان الوطن العربي .

٢ - البنية الاقتصادية لسكان الوطن العربي :

تتضمن من دراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (- ٤) مجموعة من الحقائق ذات الصلة بالقدرة العاملة في ١٢ دولة عربية التي توفر لها هذه الأرقام . وفيما يلي عرض وتلخيص لهذه الحقائق :

١ - الظاهرة الأولى الواضحة هي ان نسبة القوة العاملة من اجمالي السكان في معظم الأقطار العربية منخفضة ، بل منخفضة جداً ، مقارنة بمستوياتها في الدول المتقدمة . وتبليغ هذه النسبة في معظم الأقطار العربية بين ٣٠ - ٢٠٪ من اجمالي السكان ، وهو المعدل السائد في الدول الحديثة النمو حسب المعايير المستخدمة لقياس حجم القوة العاملة . ان انخفاض نسبة العمالة يعني ان من بين كل ١٠٠ فرد يعتمد ٧٠ فرداً على الأقل على عمل ٣٠ فرداً فقط . ان هذا دليل على ارتفاع عبء الاعالة على السكان المنتجين .

ويرجع انخفاض نسبة العمالة إلى مجموعة من العوامل من أهمها :

١ - ارتفاع نسبة صغار السن (أقل من ١٥ سنة) في المجتمع الذين هم دون سن العمل . فقد اشرنا في مناسبة سابقة بأن هذه النسبة تصل إلى أكثر من ٤٤٪ من جملة السكان في معظم الأقطار العربية الواردة في جدول رقم (- ٣) . ان ارتفاع هذه النسبة هو بطبيعة الحال على حساب نسبة السكان في سن العمل .

ب - الاهتمام المتزايد بالتعليم وتزايد المتعلمين بمراحله المختلفة أدى

جدول رقم (٤)
القوة العاملة من الذكور والإناث من إجمالي السكان

النسبة المئوية للإناث	النسبة المئوية لذكور	نسبة القوة العاملة من إجمالي السكان	الإقليم
٨٠%	٤٤٪٥	٢٦٪٣	المغرب
١٨%	٤٢٪٢	٢١٪٧	الجزائر
٣٠%	٤٤٪٤	٢٤٪١	تونس
٢٧%	٤٦٪٦	٢٥٪٦	ليبيا
٤٠%	٤٨٪٢	٢٦٪١	مصر
٧٥%	٦٦٪٧	٣٧٪٤	السودان
٢٣%	٥٤٪١	٢٨٪٣	العراق
٩٦%	٤٠٪٦	٢٥٪٣	سوريا
٢٦%	٤٣٪١	٢٣٪١	الأردن
٢٤%	٥١٪٦	٢٩٪٢	البحرين
٢٥%	٥٣٪٠	٣٢٪٤	الكويت
٢٢%	٥٥٪١	٣٨٪٦	اليمن الجنوبي
٢٩%	—	٤٪٧	قطر
٣%	—	٥٪٢	الإمارات العربية المتحدة
٢%	—	٢٪٠	عمان

المصدر :

ان المصدر للأنثى عشر قطر عربي الاولى هو

U.N Demographic Yearbook, 1970, pp 595 — 619

اما الاقطاع الثلاثة الاخرى فارقامها من مصادر محلية .

• الى تأخر سن الدخول الى سوق العمل .

جـ- الانخفاض الكبير في معدل اسهام المرأة في النشاط الاقتصادي (جدول - ٤) ، فهي تسهم بنصيب ضئيل للغاية . فنسبة مساحتها في كافة الأقطار العربية تقع بين ٢ - ١٠٪ من حملة القوة العاملة .

أما عن ارتفاع نسبة العمالة لجملة السكان في الأقطار العربية الخليجية ، وبخاصة قطر والإمارات العربية المتحدة فيعود الى فرص العمل الكثيرة المتاحة بسبب مشروعات التنمية التي تنفذها ، فضلاً عن ان غالبية قوة العمل هي من العمالة الوافدة ، حيث تشكل الاخرة أكثر من ٧٥٪ من جملة قوة العمل .

وتقودنا دراسة البنية السكانية الى الخوض باختصار في اهم اوجه النشاط الاقتصادي في الوطن العربي . وارقام هذه الاجوه تظهر في الجدول (رقم ٥) ، حيث يتضح منها ان نسبة العمالة في القطاع الصناعي منخفضة نسبيا ، وان ارتفاع نسبتها في بعض الاقطار كالكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة يعود الى انها اقطار نفطية قطعت شوطا في تنمية بعض الصناعات ، فضلا عن ان نسبة من العمال تعمل في القطاع النفطي الصناعي حيث تكون هذه الصناعة من بين اهم النشاطات في هذا القطاع . ان التركيز المتزايد في الدول العربية الخليجية على الصناعة هو بقصد تنفيذ سياسة تنويع مصادر الدخل .

وعلى خلاف الصناعة فإن العمالة الخليجية في قطاع الزراعة لا تمثل الا مرتبة متأخرة جدا ولا تحتل الا أهمية محدودة . فلابد هنا القطاع سوى ٢٪ من القوة العاملة في الكويت و٤٪ في قطر و٥٪ في الامارات المتحدة و٧٪ في البحرين . الا أن الوضع يختلف تماما في أقطار عربية أخرى ، اذ يمثل القطاع الزراعي أهم مستوًى عصب للقوة العاملة ، كما هو الحال في السودان والمملكة الشمالية وعمان . وعموما يمكن القول بأن أهمية القطاع الزراعي بدأت بالانحسار في عدد من الأقطار العربية لصالح قطاع الصناعة والخدمات ، وان مثل هذه الأقطار أخذت تخضع لهجرة واسعة من الريف إلى الحضر . ان مثل هذه الهجرة قد أدت إلى اغراق أسواق العمل

في المدن بالنازحين من العمال غير المهره . فالانتقال بالدرجة الأولى قد حدث من القطاع الزراعي الى الخدمات ، وهذا الاتجاه هو نقىض ما شهدته البلدان المتقدمة في الغرب خلال القرن التاسع عشر حيث حصل الانتقال أولاً من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي ، ثم بعد ذلك من القطاع الصناعي الى الخدمات .

ومن الملاحظ في جدول (٥) ان نسب العمالة في قطاع الخدمات للأقطار العربية تتراوح بين ٣٠٪ في سوريا والجزائر و ٦٥٪ في الكويت وقطر . ويرجع السبب في النسب الكبيرة في الخدمات الى أقبال المواطنين على مزاولة الاعمال التي لا تتطلب جهداً كبيراً ، وخاصة الأعمال الحكومية ، بحيث أصبحت أجهزة الدولة أكبر مستخدم للأيدي العاملة التي أخذت تتعتمد بصورة مطلقة على دخل الوظيفة المضمون ، دون أن تسهم المساهمة الفعالة والنشطة في عملية الانتاج وتطوير الاقتصاد الوطني . كما ان ارتفاع مستوى المعيشة في عدد من الأقطار العربية ، وخاصة الخليجية ، وتوجه اقتصادها توجهاً استهلاكياً استدعاً نسبة عالية من الذين يعملون في الخدمات الشخصية والاجتماعية . وتحتل نسبة العاملين في التجارة (ضمن قطاع الخدمات) مركزاً متقدماً .

٣ - بنية السكان حسب الاستيطان :

كان النمو الحضري خلال الربع الثالث من هذا القرن هائلاً في معظم الأقطار العربية وذلك بسبب الهجرة الى المدن أولاً وارتفاع معدلات النمو الطبيعي لسكان هذه المدن ثانياً . وقد قدر قسم السكان في الامم المتحدة ذلك النمو الحضري بما يتراوح بين ٤٪ و ٧٪ في حين نما سكان الريف بما يتراوح بين ٣٠٪ و ٣٢٪ . وكان تأثير الهجرة في نمو سكان الحضر مباشرة وبصورة غير مباشرة . فالنمو المباشر كان بتأثير تدفق مجموعات من سكان الريف على المدن .

أما التأثير غير المباشر فجاء نتيجة للتأثير في التركيب العمري - النوعي للسكان الحضر وفي السلوك الخاص بالإنجاب . فمن الواضح ان بنية السن للهجارين تحوى نسبة كبيرة من الأعمار الشابة ذات الخصوبة ، مما يؤثر

جدول رقم (٥)
 النسب المئوية لتوزيع السكان الناشطين حسب قطاعات النشاط
 لعند من الأقطار العربية

القطر	للعمالقة في القطاع الزراعي %	للعمالقة في القطاع الصناعي %	للعمالقة في القطاع الخدمات %
المغرب ١٩٧١	٥٠	١٥	٣٥
الجزائر ١٩٧٠	٥٤	١٦	٣٠
تونس ١٩٧٦	٤١	١٩	٤٠
مصر ١٩٦٦	٥٣	١٦	٣١
العراق ١٩٧٩	٥٧	٩	٣٤
الأردن ١٩٧٢	١٨	١٨	٦٤
سوريا ١٩٧٢	٥٢	١٨	٣٠
لبنان ١٩٧٠	١٩	٢٥	٥٦
الكويت ١٩٧٠	٢	٣٣	٦٥
البحرين ١٩٧١	٧	٣٤	٥٩
السعودية ١٩٧٠	٤٠	٢٠	٤٠
قطر ١٩٧٠	٤	٣٢	٦٤
الامارات العربية المتحدة ١٩٧٥	٥	٤١	٥٤
عمان ١٩٧١	٨٣	٤	١٣
اليمن الشمالي ١٩٧٢	٨٥	—	— ١٥
اليمن الجنوبي ١٩٧٣	٤٥	١٢	٤٣

المصدر :

لنظم الأقطار العربية المصدر هو : السكان والتربيه والتنمية في البلاد العربية ، من منشورات مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية (بيروت ١٩٧٧ م) ، ص ٣٤

ابجاييا على معدلات الزيادة الطبيعية لسكان المدن كما يؤثر في نسبة الوفيات حيث ان الاعمار الشابة هي أقل تعرضاً للوفاة من فئتي صغار السن وكبار السن .

وقد حظيت العاصم والمدن الكبيرة في الوطن العربي بحصة الأسد من الزيادات السكانية فقد اصبحت هذه المدن مراكز اغراء وجذب لاعداد متزايدة من الريفيين الذين يطمحون الى حياة أفضل . فقد نمت بغداد ، على سبيل المثال لا الحصر ، من ٤٠ مليون نسمة في نهاية الربع الاول من هذا القرن الى أكثر من ٣ ملايين في عام ١٩٧٥ ، كما نمت بيروت من ١٠٠ ألف نسمة في بداية القرن الى أكثر من مليون نسمة في ١٩٧٠ ، وزاد سكان القاهرة على ٨ ملايين نسمة في عام ١٩٧٥ . وقد أظهرت بعض المدن معدلات نمو سنوي مذهلة بلغت ١٨٪ لمدينة الكويت بين ١٩٦٠ و ١٩٦٥ و ١٠٪ لمدينة الرياض في الفترة ١٩٦٢ و ١٩٦٨ و ٨٪ لمدينة بغداد بين ١٩٥٧ و ١٩٦٥ و ١٦٪ بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ كما نمت مدينة عمان بمعدل ٧٪ في الفترة بين ١٩٦٦ و ١٩٧١ (٥) .

ثالثاً : السكان والأرض :

أشترنا سابقاً الى ان مساحة الأرض العربية تزيد على ١٣ مليون كيلو متر مربع ، وهي لهذا تمثل ما يقارب ٩٪ من مساحة العالم الكلية . وينتشر على المساحة المشار اليها حوالي ١٥٥ مليون نسمة ، أو حوالي ٣٪ من إجمالي سكان العالم . وعلى هذا تكون الكثافة السكانية المطلقة في حدود ١٢ نسمة للكيلو متر المربع الواحد ، وهي كثافة صغيرة قياساً بما عليه العالم حيث تبلغ كثافته ٢٨ نسمة للكيلو متر المربع الواحد ، وما عليه أوروبا التي تزيد كثافتها على ٩٥ نسمة للكيلو متر المربع الواحد وكثافة آسيا البالغة ٧٥ نسمة وكثافة Afrيقية التي تقدر بأكثر من ١٣ نسمة للكيلو متر المربع الواحد . غير ان الكثافة السكانية هذه تختلف من قطر عربي الى آخر ، فهي تتراوح ما بين حوالي ٤٤٠ نسمة في البحرين و ٣٦٠ نسمة في لبنان

5 — Abu - Lughod, Janet, "Problems and Policy implications of Middle Eastern Urbanization", UNESOB / ESOB / HR / 72 / 4, March 1972, p.9 .

من جهة ونسمة واحدة تقربياً للكيلو متر المربع الواحد في الجماهيرية الليبية وحولى ٣ - ٥ نسمة في شبه الجزيرة العربية و ٧ نسمات في كل من الجزائر والسودان . وبمثل ما تختلف الكثافات في الأقطار العربية تختلف أحجام سكانها أيضاً فهي تتراوح ما بين ٢٠٠ ألف نسمة لدولة قطر وحوالي ٤٠ مليون لجمهورية مصر العربية (انظر الجدول رقم ٦) . وعلى أساس الكثافة الحسابية المطلقة يمكننا تقسيم الوطن العربي إلى خمسة أقسام (انظر الخارطة رقم - ١ -) وهذه الأقسام كالتالي :

- ١ - الجزء الأعظم من الوطن العربي عبارة عن صحاري فارغة السكان تماماً أو أن كثافتها صغيرة جداً هي أقل من نسمة واحدة للكيلو متر المربع الواحد . إنها تمتد على طول الوطن العربي من المحيط الأطلسي عبر الصحراء الكبرى في الشمال الأفريقي ثم تتوقف عبر البحر الأحمر لتظهر في شبه جزيرة العرب حتى الساحل الغربي للخليج العربي .
- ٢ - مناطق قليلة الكثافة ، وإن كثافتها أقل من ٢٠ نسمة للكيلو متر المربع الواحد . إنها تشمل مناطق واسعة من موريتانيا والمغرب والجزائر وليبيا ، فضلاً عن مساحات من العراق وسوريا والأردن وكثير من المناطق الساحلية من شبه جزيرة العرب .
- ٣ - مناطق متوسطة الكثافة ، وتتراوح كثافتها بين ٢٠ - ١٠٠ نسمة للكيلو متر المربع الواحد وتشمل معظم جهات سوريا والعراق والسودان والصومال وساحل ليبيا وتونس ومناطق من الجزائر والمغرب .
- ٤ - مناطق مرتفعة الكثافة ، وتتراوح كثافتها بين ١٠٠ - ٥٠٠ نسمة للكيلو متر المربع الواحد . وتشمل مناطق متفرقة من سواحل البحر المتوسط في كل من آسيا وأفريقيا والبحرين وجميع لبنان وفلسطين المحتلة ومناطق من السودان .
- ٥ - مناطق كثيفة السكان جداً ، أو مزدحمة السكان ، وتزيد كثافتها على

جدول (٦)

حجم وكتافة سكان الأقطار العربية

القطر	السكنى بالآلاف	المساحة كم²	الكتافة الاجمالية	الكتافة للأراضي
	١٩٧٥		بالآلاف	للكم²
غير الصحراوية للكم²			٢	غير الصحراوية للكم²
أقطار الشمال الافريقي	١٠١٩٩٠	٩٩٢٦	١٠٣٥	
المغرب	١٧٥٠٤	٤٤٥	٤٢	٢٥٠
موريطانيا	١٢٢٧	١٠٣١	١٢	—
الجزائر	١٦٩٠٨	٢٣٨٢	٧	٢٧١
تونس	٥٧٤٧	١٦٤	٣٦	١٢٧
ليبيا	٢٢٥٥	١٧٥٩٥	١٤	٨٨

١٠٤٩	٣٧	١٠٠١٤	٣٧١٤٠	مصر ١٩٧٣
٢٥٩	٧	٢٥٦	١٨٢٦٨	السودان ١٩٧٣
—	٤٧	٦٣٨	٢٩٤١	الصومال ١٩٧٢
—	—	—	—	جيبوتي
٥٩	٣٣	٧٤٤٢	٢٤٥٤٧	الاقطار العربية الاسيوية
٤٧	٢٦	٤٣٥	١١١٢٤	العراق ١٩٧٣
٥٣	٤١	١٨٥	٧٦٠٦	سوريا ١٩٧٤
٩٠	٢٠	٩٨	١٩٠٩	الأردن
٢٦٢	٢٦٢	١٠٤	٢٧٢٠	لبنان ١٩٧٣
—	—	—	—	فلسطين
١٣٢	٧٤	١٦	١١٨٨	الكويت
٤٣٧	٤٣٧	٠٦	٢٦٢	البحرين
—	٧	٢٢	١٦٣	قطر
—	٤	٨٤	٣٤٥	الامارات المتحدة
—	٣	٢١٣	٧٠٠	عمان
٩	٣	٢١٤٩٧	٦٢٩٣	السعودية
—	٢٧	١٩٥	٥٣٠٠	اليمن الشمالي
—	٦	٢٨٨	١٦٩٥	اليمن الجنوبي

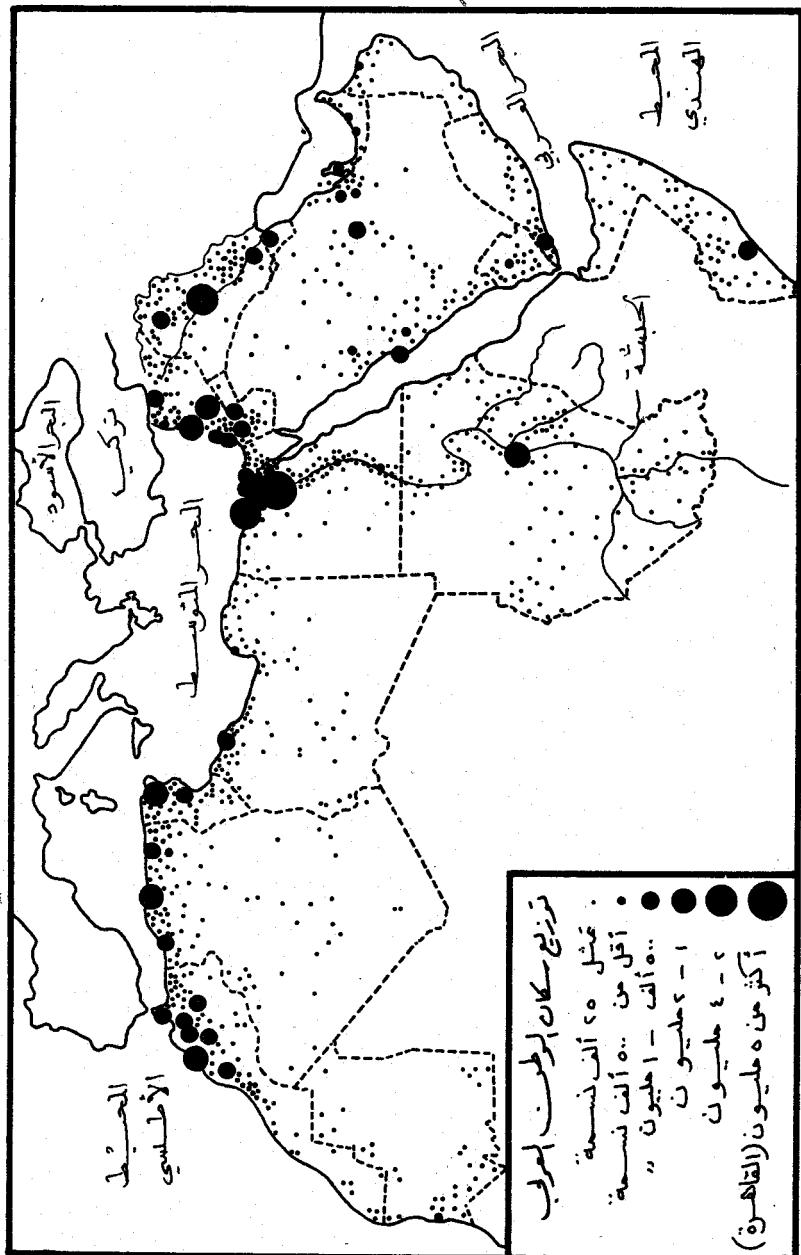
مصادر الأرقام :

السكان والتربية والتنمية في البلاد العربية (من منشورات مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية (بيروت ١٩٧٧) ص ١٧-١٨)

٥٠٠ نسمة للكيلو متر المربع الواحد . وتشتمل على مناطق محدودة من الوطن العربي ، يبرز في مقدمتها وادي النيل والدلتا فضلاً عن مناطق أخرى محدودة في لبنان وفلسطين . ومن الظواهر البارزة في الكثافة العالية هنا أن هذه الكثافة تصل في الاراضي غير الصحراوية من جمهورية مصر العربية إلى أكثر من ١٠٠٠ نسمة للكيلو متر المربع الواحد . مما يؤكّد أن هذه الاقسام تعانى من ضغط سكاني متزايد وخاصة في المناطق الريفية . ان الكثافة العامة الحسابية المطلقة لا تعد مؤشراً صادقاً لمعرفة مستوى الضغط السكاني على الأرض . فالجفاف يطفى على البيئة العربية ، وان الصحراء هي الظاهرة البارزة في ارجانها المختلفة ، وهي بيئه طاردة للسكان . وحسب بعض التقديرات تبلغ مساحة الاراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي حوالي ١٣٣ مليون كيلو متر مربع ، وهي بهذا تمثل حوالي ٨٪ فقط من المساحة الكلية غير انه من هذه المساحة لا يزرع سنوياً سوى ٤٤٠ ألف كيلو متر مربع (٦) وهي بهذا تمثل حوالي ٣٪ من المساحة القابلة للزراعة أو ٤٣٪ من المساحة الكلية للوطن العربي . ان هذه النسبة تعتبر صغيرة جداً ، مقارنة بما عليه نسبة العالم ككل التي تبلغ ٣٥٪ ونسبة افريقيا التي تقدر بحوالي ٤٠٪ ونسبة أمريكا اللاتينية التي تصل إلى ٣٠٪ من جملة مساحتها . وتشير هذه الأرقام إلى أن ما يزرع فعلاً من الاراضي الزراعية يتميز بقلة التنوع وانخفاض الانتاجية . وفي الجدولين (٧) و (٨) نظهر الاهمية النسبية للسكان والمساحة في الوطن العربي مقارنة بما عليه سكان ومساحة مناطق العالم المختلفة .

نستخلص مما تقدم أن الاراضي المتوفّرة في الوطن العربي كبيرة ، وان الاراضي القابلة للاستغلال متناسبة مع نسبة سكان الوطن العربي ، وهي توفر الامكانيات لتنمية اقتصادية . الا ان المشكلة القائمة حالياً هي عدم وجود التنسيق والتكميل والتعاون بين الاقطار العربية ، بالرغم من عدم التناقض بين السكان وهذه الموارد . ان هذا الوضع من التجزئه يعتبر من العوامل المهمة في سوء استغلال الموارد المتاحة وبروز الموققات الجدية أمام عمليات التنمية القطرية حالياً .

(٦) الدكتور غريب الجمال ، اقتصاديات الوطن العربي ، القاهرة ص ٣٨ - ٣٩ .



السكان والمساحة في الوطن العربي مقارنة بمناطق العالم

المساحة (الف هكتار) القابلة للاستغلال	الكلية	السكان (الف نسمة) ١٩٧٤	مناطق العالم
٤٦٠٠٨	١٣٦٢٤٤١	١٤٥٢٠٦	الوطن العربي
٣٩٦٥٩٨٠	٣٢٨٢١٤٣	٧٥٠٢٠٢١	الدول الرأسمالية
٦٢٠٢١٢٢	٥٢٦٨٤٧٧	١٧٨١٥٠٦	الدول النامية
٤١٠١١٧٠	٣٤٨٦٢٥٣	١٢٢٨١٦٥	الدول الاشتراكية
١٤٧٢٩٢٩٠	١٣٣٩٩٣١٣	٣٩٠٤٨٩٨	العالم

المصدر :

FAO., Production Yearbook, Vol . 28 . 1, 1974,pp. 3—7

الاهمية النسبية للسكان والمساحة في الوطن العربي مقارنة بالعالم (%)

مساحة الأرض القابلة للاستغلال	الكلية	السكان عام ١٩٧٤	مناطق العالم
٣١	١٠٢	٣٧	الوطن العربي
٢٦٩	٢٤٥	١٩٢	الدول الرأسمالية
٤٢١	٣٩٣	٤٥٦	الدول النامية
٢٧٩	٢٦٠	٣١٥	الدول الاشتراكية
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	العالم

المصدر :

FAO., Production Yearbook, Vol . 28 . 1, 1974,pp. 3—7

وعند مراجعة ارقام الجدول (رقم ٦) تتضح لنا مشكلة عدم التنااسب بين الموارد البشرية متمثلة بالسكان والموارد المادية متمثلة بالأرض القابلة للزراعة . فالجدول يكشف والخارطة (شكل ١) تؤكد على مدى التباين الشديد في الكثافة السكانية على مستوى الاقطان العربية . ويمكن من الجدول المذكور استخلاص جملة من الحقائق (٧) نوجزها كالتالي :

(١) ان الكثافة المطلقة في الجزء الآسيوي من الوطن العربي أكبر منها في الجزء الأفريقي .

(٢) وعند اعتماد المساحات القابلة للاستغلال تكون الكثافة السكانية في الجزء الأفريقي من الوطن العربي أعلى منها في الجزء الآسيوي .

(٣) هناك عدد من الاقطان العربية تشكو من انخفاض في كثافتها السكانية ، عند اعتماد المساحات القابلة للاستغلال ، وتأتي في مقدمتها ليبيا وتونس في افريقيا ، والعراق وسوريا في آسيا .

(٤) انخفاض نسبة الاراضي القابلة للاستغلال في الارض العربية الافريقية مقارنة بالمساحات الصحراوية . ويكون هذا التباين أقل حدة في الجانب الآسيوي .

(٥) هناك اقطار عربية تشكو من الضغط السكاني على اراضيها القابلة للاستغلال وتتجهها جمهورية مصر العربية وبدرجة أقل اليمن الشمالي واليمن الجنوبي وموريتانيا والصومال .

(٦) ان اقطار الخليج العربي تتميز بكثافات عالية ، ولكنها تفتقر الى الاراضي القابلة للاستغلال . انها تعتمد على القطاع النفطي بدرجة اساسية ، وان كثافتها العالية هي نتيجة للمigration الزائدة اليها . ولهذا فهي منطقة قادرة على استيعاب اعداد كبيرة من السكان الذين يمكن الحصول عليهم من الاقطان العربية ذات الكثافة العالية .

(٧) ميد الوهاب حميد رشيد ، التكامل الاقتصادي العربي ، (دار العربية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧) ، ص ٦٨ .

ان حالة عدم التناسب الحاد القائمة فيما بين السكان والاراضي القابلة للاستغلال على مستوى الاقطاع العربي ، أدت الى ظهور معوقات جديه أمام عمليات التنمية في هذه الاقطاع سواء بسبب الضغط السكاني او بسبب قلة السكان . ان هذا يدعو الاقطاع العربي الى التعاون والتنسيق والتكمال فيما بينها وهذا هو الكفيل نحو تذليل كثير من المشكلات الاساسية .

رابعا : السكان والغداة في الوطن العربي :

تغلب النشاطات الزراعية على غيرها من النشاطات الاقتصادية في أكثر اقطاع الوطن العربي . وقد مثل السكان الفعال اقتصاديا في حقل الزراعة حوالي ٦٠٪ من مجموعقوى العاملة في عام ١٩٧٠ ، ويتوقع ان تهبط هذه النسبة لتصبح ٥٠٪ في منتصف الثمانينات .

غير ان هذه النسب ليست على مستوى واحد في جميع الاقطاع ، وإنما تتباين بدرجات كبيرة ، وإن أعلى هذه النسب (حوالي ٨٠٪) هي للسودان والصومال^(٨) . أما أدنى النسب فهي حوالي ٢٪ في الاقطاع العربي الخليجي . وعلى أساس تقديرات منظمة الأغذية والزراعة كانت الاراضي الصالحة للزراعة تزداد بمعدل ٨٪ سنويا ، مقارنة بزيادة في السكان الذين يعتمدون على الزراعة تقدر بحوالى ١٨٪ . ولما كانت الزيادة في الاراضي الزراعية هي أقل كثيرا من نسبة زيادة العمالة في السكان الزراعيين ، فإن النتيجة هي مزيد من الازدحام والكتافنة ونقص في نسبة الاراضي الى العمالة في المزارع . ولدراسة العلاقة بين نمو السكان وانتاج الغداء واستهلاكه في بعض الاقطاع العربية نستعين بالجدول (رقم ٩) ، حيث يظهر عدة حقائق نوجزها على الوجه التالي :

١ - ان دولة واحدة هي لبنان قد فاقت انتاج الغداء فيها نموا السكاني

8 — W . Schultz, Projections of World Agricultural Population", in Monthly Bulletin of Agricultural Economics and Statistics, FAO, Vol. 21, No. 1, 1972 .

**جدول (٩)
العلاقة بين نمو السكان وانتاج الغذاء واستهلاكه في بعض أقطار
الوطن العربي**

	% استيراد	نسبة انتاج المعدل	سكان الريف	نسبة السكان	اليومي لفرد الاستهلاك	القطر
القطر	نموا السكان العاملين في كم من الزراعة الارض الزراعية % غرامات استهلاكها الغذائية ١٩٧٠	الجحوب الى الواد	٢١٣٠	١٣٤	٦١	٣٢٤
تونس	٢٣	٥٦	٦٣	٩٤	٢٢٠٠	٦٤
ليبيا	١٥	١٥	٦٦	٩٤	٢٦٣٠	٥٥
مصر	١٩	٩٢	٨٠	١٠٠	٢٧٧٠	٦٧٧
السودان	١١	٩٠	٥٩	٩٢	٢٠٩٠	٢٠٠
العراق	١٠	٩٧	٥٨	٩٠	٢٠٥٠	٥٠
الأردن	٢٤	٢٤	٦٥	٩٩	٢٤٠٠	٩٦
سوريا	١٧	٦٦	٦٩	١٠٠	٢٤٥٠	٥٩
لبنان	١٩	٨	٧٠	٩٢	٢٣٦٠	٥٢٥
السعودية	٢٠	٣٠	٥٦	٩٤	٢٠٨٠	٧٣٠
المغرب	١٣	٩٥	٥٨	٩٢	٢١٣٠	٦١
الجزائر	٢	٨٢	٥٦	٧٢	١٨٩٠	١١٨
لبنان	١	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

- 1 — World Economic Survey, 1973, part One ;
- 2 — Population and Development, U.N, 1974.
- 3 — Population, Food Supply and Agricultural Development, FAO, 1975.

- (١) البلاد التي تخطى فيها انتاج الغذاء ارتفاع عدد السكان في
الستينيات .
- (٢) البلاد التي تخلف فيها انتاج الغذاء عن ارتفاع عدد السكان في
الستينيات بشكل خطير .
- (٣) البلاد التي زاد فيها انتاج الغذاء بنفس نسبة ارتفاع عدد السكان
تقريراً .

المصدر :

السكان والتربية والتنمية في البلد العربية (من منشورات مكتب
اليونسكو الاقليمي للتربية في البلد العربية) (بيروت ١٩٧٧) ص ١١٦ -
ص ١١٧

خلال الستينيات بينما تخلف انتاج الغذاء تخلفاً خطيراً عن النمو
السكاني في سبعة اقطار هي الجزائر وتونس وليبيا ومصر وال العراق
والاردن واليمن الجنوبي .

بينما سايرت زيادة الانتاج الغذائي السكانية تقريراً في
اربعة اقطار هي المغرب والسودان وسوريا وال سعودية .

٢ - يتباين النشاط الاقتصادي الزراعي في الاقطان العربية تبايناً تماماً .
فنسبة العاملين في الزراعة تتراوح ما بين ٣٩٪ في الأردن و ٨٠٪ في
السودان . كما ان الكثافة السكانية في الريف للكيلو متر المربع
الواحد من الارض الزراعية تختلف هي الأخرى حيث تتراوح ما بين
٥٠ شخصاً في العراق و ٦٧٧ شخصاً في مصر و ٧٣٠ شخصاً في
ال سعودية .

اما عن نسبة انتاج العيوب الى استهلاكه فتتراوح بين ٨٪ في لبنان
و ٩٧٪ في العراق .

٣ - ان التفاوت قليل في معدل الاستهلاك اليومي للسعارات الحرارية .
فلو اتخد معدل الاستهلاك للاقطار العربية المذكورة في الجدول والذي

يبلغ ٢٢٥٥ سعره حرارية كمقياس متوى ، لوجدنا بان التفاوت سيكون بين ١٢٣٪ في مصر مقابل ٨٤٪ في الجزائر . ويمكن القول بان معدل الاستهلاك اليومي من السعرات الحرارية نسبة الى الاحتياجات المطلوبة مرضية نسبيا حسب معاير منظمة الاغذية والزراعة (FAO) مقارنة بالدول النامية الاخرى باستثناء الجزائر (٧٧٪) واليمن الجنوبي ٩٠٪ وال العراق ٨٦٪ وهي جميعا دون المعدل العام للمنطقة العربية الذي يبلغ ٩٢٪ .

٤ - ولكن نوع الغذاء لا يقل أهمية عن كميته ، بل ربما كان الكيف أهم في بعض الاحيان من الكم . فنقص مقدار البروتين أو بعض المواد الدهنية أو الفيتامينات تؤثر في الصحة وتعرض الجسم لاختلاف الامراض . وقد تتفشى أنواع من الجوع النوعي أو الخفي بسبب عادات غذائية تحول دون تعاطي الغذاء الصحي المتوازن ، أو بسبب عدم توفر كل المواد الغذائية بأسعار مناسبة لعامة الناس . وقد ذكرنا بان متوسط ما يحصل عليه الفرد العربي البالغ من سعرات حرارية يكفى بالكاد حاجة الجسم . ويعنى ذلك ان القراء (وهم الغالبية) لا يحصلون على حاجتهم . فنقص البروتينات الحيوانية يكشف عن مدى سوء التغذية في الاقطار العربية فمتوسط ما يحصل عليه الفرد من البروتينات عموما يتراوح (كما في جدول ٩) بين ٥٦ غراما في الجزائر و ٨٠ غراما في مصر . ولا تتعدي كمية البروتينات الحيوانية منه بابن ١٠ غرامات في مصر و ٢٥ غراما في السودان . وهذه كمية ضئيلة جدا تكشف عن سوء أحوال الطبقات الفقيرة .

مشاكل انتاج الغذاء وتوزيعه :

يمكن ان نجمل المشاكل التي تتعرض انتاج الغذاء وتوزيعه بالشكل المطلوب على ابناء الوطن العربي بما يلى :

- ١ - عدم توفر الانسجام المطلوب بين توزع الكثافة السكانية مع توزع الموارد الطبيعية .

- ٢ - ارتفاع نسبة البطالة المقنعة في القطاع الزراعي ، اذ تقدر حسب بعض الاحصائيات بما لا يقل عن ٣٥٪ من العاملين في هذا القطاع .
- ٣ - انتشار الامية بين افراد هذا القطاع انتشارا كبيرا للدرجة ان نسبتها

تتعدى ٧٥٪ من جملة السكان .

٤ - سوء توزيع الموارد المالية . فهناك أقطار ذات موارد مالية ضخمة وأخرى ذات موارد منخفضة جداً ، وهناك من الأقطار ذات الموارد المالية الكبيرة تمتلك إمكانات زراعية في ذات الوقت كالعراق والجزائر ، في حين توجد أقطار أخرى ذات موارد مالية كبيرة كالسعودية والس科威特 ودول الخليج الأخرى ولكن لا تتوفر لها مثل تلك الإمكانات الزراعية .

وتقسم الأقطار ذات الموارد المالية المنخفضة إلى أقطار لها إمكانات زراعية كالسودان وسوريا والمغرب ولبنان ، ومنها ما يفتقر إلى تلك الإمكانات كالالأردن واليمن .

ويجاز أن هناك عدم تناسب في توزيع عوامل الانتاج . فبعض الأقطار العربية تتسم بظاهرة توفر الموارد المالية إلا أنها تفتقر إلى عوامل الانتاج الأخرى الطبيعية والبشرية ، في حين هناك أقطار أخرى تتوفر فيها عوامل الانتاج المادية والبشرية ويشح فيها رأس المال اللازم لتشغيل هذه الموارد . وفي قسم آخر تتوفر الموارد المادية وت 缺少ها الموارد البشرية كليبياً .

٥ - انخفاض الانتاجية: تعاني المنطقة العربية من ظاهرة انخفاض الانتاجية الزراعية . ويعد ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها :

(أ) انخفاض انتاجية الفلاح بسبب جهله وضعف إمكاناته المادية واعتلال صحته .

(ب) انخفاض مستوى تكنولوجيا الانتاج .

(ج) ضعف انتاجية الأرض في معظم الأقطار نتيجة سوء استخدام الدورات الزراعية وقلة استعمال الأسمدة والمخربات بالإضافة إلى وجود بعض الظواهر الطبيعية في أراضي بعض الأقطار العربية كانتشار الملوحة في أراضي العراق .

ويمكن التخفيف أو القضاء على المشكلة الغذائية بتشجيع التكامل الزراعي بين الأقطار العربية المختلفة . إن التكامل له فوائد كالأتي :

- ١ - انه يساعد على اعادة توزيع الموارد بشكل يتناسب والاسس الاقتصادية السليمة وبالتالي تزول ظاهرة عدم التوازن بين عوامل الانتاج . خاصة وان الأمة العربية تمتلك من الموارد ما يعتبر في عدد المواد الاستراتيجية الهامة كالنفط .
- ٢ - ان التكامل الزراعي من شأنه ان يساعد على خلق سوق كبيرة لمنتجات الأقطار العربية . فهناك من البلاد ما تفيض لديها بعض المحاصيل الزراعية كالحبوب مثل سوريا في حين تحتاج مصر دائما الى هذا المحصول . وفي الوقت الذي نجد فيه مصر تستورد اللحوم نجد هناك فائضا من هذه المادة في السودان . وهكذا الأمر بالنسبة لبقية المحاصيل والفاكه والخضروات التي تحتاجها بلدان الخليج في حين انها تفيض عن حاجة بعض البلدان كمصر وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين .
- ٣ - يخلق التكامل بالإضافة إلى اتساع السوق وتقليل كلف الانتاج قوة تنافسية للوطن العربي في السوق العالمية .

المصادر والمراجع

أولاً : العربية :

دكتور أحمد على اسماعيل : أسس علم السكان وتطبيقات الجغرافية (مطابع دار الشعب بالقاهرة ١٩٧٦)

دكتور حسن الخياط : « قدرة الأرض على الاعالة : تحليل للجانب الجغرافي من مشاكل تضخم السكان » مجلة الجمعية الجغرافية العراقية المجلد الثالث ص ١ - ٤٤

« تغير التوزيع الجغرافي لسكان الجمهورية العربية الليبية » مجلة كلية التربية ، بالجامعة الليبية العدد الثاني ١٩٧١ ص ٧٧ - ١١٧

: الخصائص السكانية لمدن الخليج العربي (بحث أعدد بتكليف من الجامعة العربية في طريقة للنشر ١٩٧٨ م)

: والدكتور مكي محمد عزيز (ترجمة) جغرافية السكان (غارنيه) (منشورات جامعة بغداد ، ١٩٧٥)

الدكتور حسن طه نجم : « الإنسان والبيئة بين التعمير والتدمر : دراسة في التبيؤ البشري » مجلة كلية الآداب والتربية ، بجامعة الكويت ، العدد الثالث عشر ١٩٧٨ ، ص ٥٥ - ٨٣

الدكتور صادق مهدي السعيد : السكان والقوى العاملة في أقطار الخليج العربي (بحث قدم لندوة الخليج العربي في جامعة البصرة ، اذار ١٩٧٥)

الدكتور سليمان نور الدين : « الاتجاهات السكانية وعلاقتها بالعاملة الريفية في منطقة الشرق الأدنى » من كتاب مكتب اليونيسكو الاقليمي للتربية ، في البلاد العربية (السكان والتربية والتنمية في البلاد العربية) ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ١٩٣ - ٢٠١

د° عبدالفتاح محمد وهبة : في جغرافية السكان (دار النهضة العربية ،
بيروت ١٩٧٢)

عزة النص : أحوال السكان في العالم العربي (القاهرة
١٩٥٥)

د° عبدالامير رحيم العبود : « الانفجار السكاني في العالم وانعكاسه
على الوطن العربي » ، مجلة النفط والتنمية
العراقية العدد الرابع السنة الأولى ١٩٧٦
ص ٨٤ - ١٠٠

عبد الوهاب حميد وشيد : التكامل الاقتصادي العربي (من منشورات
وزارة الاعلام العراقية) سلسلة دراسات
١٢٨ م ١٩٧٧

الدكتور غريب الجمال : اقتصاديات الوطن العربي القاهرة (دون
تاريخ)

د° صبحى عبد الحكيم : « الموقف السكاني في الوطن العربي » مجلة
الشرق الأوسط جامعة عين شمس ، العدد
الثاني ١٩٧٥ ص ١ - ٢٥

د° محمد السيد غالب : د. محمد صبحى عبد الحكيم : السكان
ديموغرافيا وجغرافيا (الانجلو المصرية ،
القاهرة ، ١٩٦٧)

د° محمد عبد الرحمن الشرنوبى : جغرافية السكان (الانجلو المصرية ١٩٧٢)

مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية :
السكان والتربية والتنمية في البلاد العربية
(بيروت ١٩٧٧)

كيرشيف ، بمعاونة د. كوي ويوسف كرياج وجورج فوين :
« دينامية السكان والتعليم في عملية
التنمية في البلدان العربية » من كتاب
السكان والتربية والتنمية - اليونيسكو)
ص ١٣ - ٧٦ .

هانز رايف : « ديناميات السكان وتوزيع الدخل والنظام
الاقتصادي الجديد في الدول العربية » من
كتاب السكان والتربية والتنمية (اليونيسكو
بيروت ١٩٧٧) ص ١٠٥ - ١٣٧ .

ثانياً : الأجنبية :

Charles A.Cooper and Sidney S. Alexander (editors), Economic Development and Population Growth in the Middle East, (American Elsevier, N.Y. 1972) .

Clarke,J.I, Population Geography, (Pergamon,London,1968) .

Janet Abu Lughod, "Problems and Policy Implications of Middle Eastern Urbanization, UNESOB/ESOB/HR/72/4

FAO., Food Supply and Agricultural Development, 1975 .

FAO., Production yearbook , 1976 .

ILO., Yearbook Of Labour Statistics, 1972,1974 .

U.N. Demographic Yearbook, 1972 - 1973 - 74 - 75 .

U.N. Statistical Yearbook, 1976 .

U.N. Population Division, "World Population Prospects, 1970 - 2000,
as assessed in 1973 .

Unesco Statistical Yearbook Of 1974 - 1975, (Paris, 1974,1975) .